الدراسات التاريخية

سياسية العراق النفطية
في السنوات ١٩٥٢-١٩٦٣

الأستاذ الدكتور
عبد الستار شنين الجنابي
جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

المدرس المساعد
رسل فوزي عوده

سياسية العراق النفطية في السنوات ١٩٥٢_١٩٦٣

Iraq's petroleum policy in the years 1952-1963

الأستاذ الدكتور
عبد الستار شنين الجنابي
جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات
Prof. Dr. Abdul-Satar Shnain Al-Janaby
University of Kufa/ College of Education for Girls
Dr.satarj@unkufa.edu.iq

المدرس المساعد
رسل فوزي عوده
Rasul Fawzi Awda
russellf.sweif@student.uokufa.edu.iq

الملخص:

تباينت السياسة النفطية في العراق في السنوات ١٩٥٢-١٩٦٣من حيث التأثير والنتائج ، فقد سبق وان كان للعوائد النفطية تأثير بسيط في دعم المناهج الحكومية حتى عقد اتفاقية مناصفة الأرباح التي وقعت سنة ١٩٥٢ ، لكنها بقيت مرتبطة بالشركات النفطية صاحبة الامتياز (I.P.C.) وسياستها التي عمدت الى ارتهان القرار العراقي من خلال تحديد الانتاج ، وخفض الاسعار ، وعدم التوسع باستثمار باقي اراضي الامتياز . مع تشكيل النظام الجمهوري ، سعت الحكومات العراقية الى اعتماد سياسة نفطية ترمي الى التوسع في الاستثمار النفطي الوطني ، من خلال الغاء امتياز الاراضي التي لم تستثمرها الشركات الاحتكارية ، وتأسيس شركة النفط الوطنية ، إلا ان هذا التوجه لاقى معارضة واضحة من تلك الشركات . بعد سنة ١٩٥٨ سعت الحكومة العراقية الى اعتماد سياسة اقتصادية اعتمدت على التخطيط المنظم ، لتحقيق اكبر قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانجاز عدد من المشاريع ، والبنى التحتية ، والتوسع في التعليم ، وتقديم الخدمات الصحية ، ورفع المستوى المعاشي للمواطنين ، من خلال اعتماد الاستثمار الوطني للنفط للحصول على عوائد اضافية ، وقد بدى ذلك واضحا في استثمار حقول الرميلة الشمالية والجنوبية ، فضلا عن عقد مجموعة من الاتفاقيات التي سعت للتعاون والاستثمار مع مختلف الدول والشركات النفطية للنهوض بالاستثمار الوطني للنفط .

كلمات مفتاحية: العراق ، النفط ، السياسة النفطية .

Abstract

The oil policy in Iraq varied in the years 1952-1963 in terms of impact and results. Oil revenues had previously had a slight impact in supporting government curricula until the profit-sharing agreement was signed in 1952, but they remained linked to the oil companies that owned the concession (I.P.C.) and their policy that sought to mortgage the Iraqi decision by determining production, reducing prices, and not expanding the investment of the remaining concession lands. With the formation of the republican system, the Iraqi governments sought to adopt an oil policy aimed at expanding national oil investment, by canceling the concession of lands that were not invested by monopolistic companies, and establishing the National Oil Company, but this approach met with clear opposition from those companies. After 1958, the Iraqi government sought to adopt an economic policy based on organized planning, to achieve the greatest possible degree of economic and social development and to complete a number of projects, infrastructure, expand education, provide health services, and raise the standard of living of citizens, by adopting national investment in oil to obtain additional revenues. This was clearly evident in Investing in the northern and southern Rumaila fields, in addition to concluding a group of agreements that sought cooperation and investment with various countries and oil companies to promote national oil investment.

Keywords: Iraq, Oil, Oil Politics.

المقدمة .

كان لسياسة العراق النفطية الدور الكبير في إرساء قواعد التعامل مع شركات النفط الاحتكارية ، ففي سنوات الحكم الملكي سعت الحكومة العراقية آنذاك لمسايرة الشركات الأجنبية ومنحها الامتيازات النفطية في الأراضي العراقية على حساب المصلحة الوطنية ، والوضع الاقتصادي في البلاد على الرغم من مطالبات الحركة الوطنية ، و الأحزاب السياسة بالتأميم . لكن بعد تغيير نظام الحكم وإعلان النظام الجمهوري اختلفت سياسة العراق النفطية مع الشركات الأجنبية ، حيث صرحت الحكومة الجديدة الى أهمية النفط في الاقتصاد العراقي مع الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع الشركات الأجنبية ، ومن اجل تسوية الخلافات دعت الحكومة العراقية الشركات الأجنبية الى طاولة المفاوضات التي استمرت لأكثر من ثلاث سنوات دون نتيجة بسبب مماطلة وتسويف الشركات الأجنبية والتي انتهت بصدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي ظل يمثل الركيزة الأساسية للصراعات اللاحقة مع الشركات الأجنبية ، و الخطوة الأولى الإقامة الصناعة النفطية الوطنية في العراق ، فكان هذا القرار بمثابة ضربة القاصمة للشركات الأجنبية وتجلت اهميه القانون بأنه حدد المساحة الخاضعة للامتيازات وحصرها ب (١٩٣٧٠٧٥) كم٢ اولاً

، وهيأ الإمكانيات الاعداد قطاع نفطي وطني ناجح ثانياً .

يرتكز البحث على ثلاث محاور أساسية : الأول النفط في العراق البدايات والتأسيس ، ودرس الثاني دور الحركة الوطنية في رسم سياسة العراق النفطية ، وتناول المحور الثالث المفاوضات النفطية ١٩٥٩-١٩٦٣. اعتمد البحث على مصادر كثيرة ومتنوعة في مقدمتها الوثائق غير المنشورة ، فضلاً عن محاضر مجلس النواب العراقي الذي بين الدور الوطني للأحزاب السياسية ومساندتها لقضية النفط العراقي ، وما صدر عن وزارة النفط العراقية ، والأحزاب السياسية من بيانات وكتب وصحف ناطقة باسمها ساندت فيها قضية التأميم.

اولاً: النفط في العراق .. البدايات والتأسيس :

دخلت المصالح الاستعمارية الاوربية (الألمانية ، الإنكليزية ،الهولندية) في ائتلاف فيما بينهما سنة ١٩١٢ للاستحواذ على نفط العراق فتم تأسيس (شركة البترول التركية) ، وتقدمت بطلب امتياز الى الدولة العثمانية التي وعدتها بالموافقة مع احتفاظ الحكومة بحقها في تقرير نسبة مساهمتها في الشركة ، والشروط العامة للعقد ، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى قطع تلك المساعي ، كما أدى في الوقت نفسه الى مصادرة الحكومة البريطانية لحصة المانيا في الشركة . وبعد ان تم احتلال العراق ، وعقد مؤتمر سان ريمو وضع العراق تحت الانتداب البريطاني ، وتقرر مصير نفطه بموجب الاتفاق المذكور[١] . اما بالسبة لموقف الولايات المتحدة الامريكية فقد فسعت الى إيجاد موطئ قدم لمصالحها في العراق، من خلال مشاركتها في امتياز الشركة بعد ضغوط طويلة ، فلم يكن امام بريطانيا سوى الرضوخ لمطالب الولايات المتحدة الامريكية لمشاركتها في الامتياز [٢].

ان التفويض الذي نجحت بريطانيا بالحصول عليه في مؤتمر سان ريمو منحها حق السيطرة على العراق، وتحديد طبيعة الدولة المزمع إنشاؤها، ونظام الحكم الذي سيضمن مصالحهم الاستراتيجية التي تمثلت بالاتصالات والقواعد العسكرية والنفط . وبناءً على ذلك اتخذوا عددًا من الإجراءات التي أوجدوا فيها كيان الدولة العراقية الملكية ، وكانت أولى المهام التي ألقيت على عاتق الحكومة إذعانها للمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢، التي أرست اهتمام بريطانيا بنفط العراق . وبسب الضغوط التي مارستها بريطانيا تمكنت من الحصول على عقد الامتياز النفطي[٣] في ١٤ آذار ١٩٢٥ لمدة ٧٥ عاما لاستخراج النفط وبيعه او نقله او تكريره ، ومقابل ذلك تدفع الشركات ضريبة الى الحكومة العراقية [٤].

في ١٥ حزيران ١٩٢٩ ابدلت (شركة البترول التركية) اسمها فأصبحت تعرف باسم شركة نفط العراق (Iraq Petroleum Company) والتي يرمز لها بـ (I.P.C) التي كانت تمثل

اكبر كارتل دولي للنفط في العالم ، فقد ضمت مصالح بريطانية وهولندية وأمريكية لكل منها ما نسبته ٢٣،٥٧٪ ، وكولبنكيان بنسبة ٥٪ .

بعد اكتشاف النفط في كركوك بكميات كبيرة في ١٩٣٢ ، اخذت الشركات الامريكية والاوربية بالتحرك نحو العراق وتمكنت من اقناع الحكومة العراقية بالحصول على الامتياز للتنقيب عن النفط في منطقة الموصل الى شركة مكونة من رؤوس أموال إنكليزية وايطالية وسويسرية وفرنسية والمانية وأطلق عليها اسم (شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة) . وفي سنة ١٩٣٦ تمكنت شركة (I.P.C) من شراء أسهم تلك الشركة ، وفي سنة ١٩٤١ تم تبديل اسمها الى شركة نفط الموصل المحدودة (M.P.C) [٥].

لم تكتفي بريطانيا بالسيطرة على نفط العراق في الشمال والوسط بل ارادت السيطرة على ما تبقى منه ، ففي ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨ منحت الحكومة العراقية امتياز لشركة نفط البصرة وهي مملوكة من قبل شركة نفط العراق يغطي المنطقة الجنوبية من العراق [٦].

مع سيطرة بريطانيا على النفط العراقي، حرم العراق الكثير من الحقوق والمكاسب منها حقه في المشاركة بوضع خطط الشركة الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية ، وحقه الدخول في أسواق النفط وتكوين أجهزة واستثمارات خاصة به ، كما حرم من اكتساب الخبرات الإدارية والفنية في جميع مراحل الصناعة النفطية[٧].

ثانياً: دور الحركة الوطنية في رسم سياسة العراق النفطية :

اتسمت السياسة النفطية في العراق في العهد الملكي بالخضوع لشركات النفط الاحتكارية التي كانت تفرض عليه ما تشاء من اتفاقيات من اجل الحصول على الامتيازات النفطية خدمةً لمصالحها الخاصة . وبعد الحرب العالمية الثانية شهد العراق بروز دور الحركة الوطنية العراقية فكان ذلك نهوضاً جديدا ، وكان للنفط أهمية خاصه بالنسبة لها ، لأنها أدركت ان تحرير البلاد سياسياً لا يكتمل إلا اذا تم تحريرها اقتصاديا ، داعية الى التخلص من هيمنة الشركات الاحتكارية الأجنبية ، واسترداد الحقوق النفطية الوطنية للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد .

لذلك برزت قضية النفط إلى السطح ، لتصبح من أهم القضايا التي شغلت حركة النضال الوطني في العراق ، ودفعت بالرأي العام إلى المطالبة باستخلاص الحقوق التي سلبتها شركات الاجنبية طوال السنين الماضية ، أما الشركات فكانت ترى في العراق احتياطياً نفطياً كبيراً يمكن الاحتفاظ به للمستقبل، وتأجيل استثماره أطول مدة ممكنة ، سيما وإن الشركات البريطانية تملك حقولاً نفطية في مختلف أنحاء العالم ، وقد كشفت وثائق وزارة الخارجية

الأمريكية المنشورة سنة ١٩٤٣ هذه السياسة بصورة رسمية [٨].

بعد تأميم النفط في إيران في منتصف آذار ١٩٥١ تبلورت مطالب الحركة الوطنية العراقية باتجاه المطالبة بتأميم صناعة النفط في العراق اسوة بإيران فطالبت الاحزاب والصحافة الوطنية بالتأميم وعمت العراق موجة صاخبة معادية للاحتكارات النفطية[٩]. كما تحركت المعارضة في مجلس الأمة العراقي، مما دفع باتجاه الاسراع للاتفاق مع شركات النفط بتعديل امتياز النفط لسنة ١٩٥٢ ، وإقرار مبدأ مناصفة الأرباح أسوة بفنزويلا والمملكة العربية السعودية [١٠] .

وعلى الرغم من ان التأميم واستعادة حقوق العراق النفطية كان مطلباً وطنياً ، وقفت بعض الفئات موقف المعارض من هذه الفكرة ، في مقدمتهم الجماعات الموالية لحكومة نوري السعيد في مجلس النواب ، والإقطاعيون والمتعصبون لشركات النفط والمنتفعون من ورائها ، ويأتي موقفهم هذا من ارتباط مصالحهم وامتيازاتهم في بقاء البريطانيين واستمرارهم في السيطرة على البلاد ومواردها على الرغم من الضرر الكبير بصالح الشعب والوطن .

تعالت الأصوات داخل المجلس النيابي العراقي للمطالبة بتأميم النفط من قبل نواب حزب الاستقلال مع وثلاثة عشر نواب اخرون لسن لائحة قانونية للتأميم قدمت الى رئيس مجلس النواب العراقي موضحين فيها الغبن الذي لحق بالعراق من جراء تعنت الشركات الأجنبية في موقفها الرافض بالاستجابة للمطالب العراقية بزيادة الانتاج ورفع قيمة حصة العراق المالية وهذا مما يعد مخالفة صريحة لمصالح الشعب والدولة العراقية [١١] . لكن رئاسة المجلس لم تضمن هذا الطلب في المنهاج المقرر للمناقشة والتصويت حتى انتهاء مدة الاجتماع . وفي الثامن عشر من آذار ١٩٥١ قدم محمد صديق شنشل زعيم حزب الاستقلال ونائب الموصل سؤالا الى رئيس الوزراء نوري السعيد في مجلس النواب حول تأميم النفط جاء فيه " هل تفكر الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق ولاسيما بعد ان أقدمت الجارة إيران على خطوتها الجريئة في هذا الشأن" [١٢].

أجاب رئيس الوزراء سنة لا رأي جازم فيه قائلا : " آن الحكومة العراقية تسعى لاستثمار النفط لرفد خزينة الدولة اولاً، والحصول على إيرادات نفطية لا تقل عما تحصل عليه الدول المجاورة " [١٣].

وفي جلسة المجلس ليوم ٢٥ اذار ١٩٥١ قدم فريقاً من النواب طلباً أشاروا فيه الى ان العراق اصابه غبن فاحش في الامتيازات النفطية المجحفة التي فرضت علية ، وان شركات النفط قد أظهرت تعنتا واصرارا على غمط حقوق العراق مما أدى الى امعانها في مخالفة نصوص الامتياز بشكل صريح ومن ذلك :

١. انها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة هذه الابار والمؤسسات

الموجودة ، والتي في مقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعافا مضاعفة.

٢. انها اوقفت استخراج النفط بصورة نهائية في شركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل لان امتيازهما أقل استغلالا من امتيازات شركة نفطه العراق.

٣. انها امتنعت من تسليم الحصة المستحقة على اساس الذهب خلافا لنصوص الامتياز.

٤. انها احجمت عن تدريب العراقيين على الاعمال الفنية وقد مضى أكثر من ربع قرن دون ان تهيئ خبيراً عراقيا واحدا . وطلب نواب المعارضة ان يرفع طلبهم الى الحكومة العراقية كما طالبوا بسن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط العاملة في العراق [١٤].

خشيت شركات النفط ان يتطور الموقف في العراق الى ما هو اسوء فيتم اتخاذ قرار التأميم في المجلس النيابي تحت ضغط الحركة الوطنية العراقية [١٥]، لذلك تحرك مدير شركة المستر (كبن) وقابل رئيس الوزراء في داره في ٣ نيسان ١٩٥١ ، حيث ابدى له موافقة الشركة على رفع سقف الإنتاج والايرادات العراقية بما لا يقل عما موجود في الدول المنتجة المجاورة كإيران والمملكة العربية السعودية ، كما ابدى استعداده لتثبيت ذلك خطياً كاتفاق جديد بين الشركة الحكومة العراقية [١٦].

قرر مجلس الوزراء في جلسة ٣ حزيران ١٩٥٠ تخويل الوفد العراقي المفاوض المداولة مع شركات النفط بالأمور التالية :

اولاً– ان تدفع شركات النفط المبالغ المستحقة عليها بموجب نصوص امتيازات النفط بما يعادل سعر الذهب في السوق بدلا من السعر الرسمي للذهب.

ثانيا – مطالبة شركة النفط العراقية بتنفيذ الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الاتفاقية تمهيدا لإعادة النظر في حصة الحكومة البالغة أربعه شلنات ذهب في تاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٤.

ثالثاً – السعي لجعل حصة الحكومة العينية لشركتي نفط الموصل والبصرة متناسبا مع ما يصدر من النفط من جميع الحقول التابعة للشركات الثلاث في العراق وذلك على اساس المثالثة [١٧].

قام رئيس الوزراء نوري سعيد بمفاوضات وفد (I.P.C) ، وتركزت المفاوضات حول تحديد سعر الذهب بالسعر الحر بدلاً من السعر الرسمي ، وزيادة حصة الحكومة البالغة أربعة شلنات ذهب للطن الواحد ، وزيادة الحد الأدنى لكميات النفط المصدرة ، وأسفرت هذه المفاوضات عن موافقة (I.P.C) على دفع ستة شلنات ذهب للطن الواحد بدلا من أربعة ، على أن تدفع للعراق ابتداء من كانون الثاني ١٩٥٠ ، مما يزيد دخل العراق الى ١٧ مليون دينار ،

وزيادة الانتاج من حقول النفط كركوك الى ١٨ مليون طن سنوياً بدلاً من ستة ، اما بالنسبة لحساب سعر الذهب فقد قررت الحكومة العراقية حسم هذه القضية عن طريق المحاكم الإنكليزية [١٨].

على الرغم من ان هذه الاتفاقية حققت بعض المكاسب إلا انها لم تحقق مطالب العراق الحقيقية ، على الرغم من موافقة الشركات على زيادة حصة الحكومة من اربعة شلنات ذهب الى ست شلنات .

عرضت الحكومة تلك الاتفاقية على اللجنة الاقتصادية ، وكان من المفترض ان تعرض على لجنة مشتركة مؤلفة من لجنتي (الشؤون الاقتصادية والمالية) ولم تقف عند هذا الحد بل دعت اللجنة الاقتصادية للنظر في الاتفاقية النفطية في صباح الاحد المصادف ١٠ شباط ١٩٥٢ و تقديمها للتصويت عليها ووضع الرأي العام العراقي امام الامر الوقع [١٩].

تشير محاضر مجلس النواب ان تلك الاتفاقية قد احيلت الى اللجنة الاقتصادية بتاريخ ٩ شباط ١٩٥٢وبعد ان قامت اللجنة بدراسة تلك اللائحة خلال يوم واحد فقط فقدمت تقريرها بتاريخ ١١ شباط ١٩٥٢ وأوصت المجلس بالمصادقة عليها كما جاءت من الحكومة أي لم تجري عليها أي تغير بعد الدراسة [٢٠]. ومن المؤكد ان عقد مثل هكذا اتفاقية تتطلب الدراسة والتمحيص خصوصاً انها عقدت من اجل تعديل الاتفاقيات، السابقة فتحتاج الى المقارنة مع أصل تلك الاتفاقيات لكن ما حصل هو خلاف ذلك.

عرضت الاتفاقية على المجلس النيابي ، وبعد مناقشة سريعة لموادها عرضت للتصويت يوم ١٤ شباط ١٩٥٢ ، كان عدد النواب الحاضرين ٩٦ ، ولوجود الأغلبية المؤيدة للحكومة بلغ عدد المؤيدين ٨٩ عضوا ، باعتبار ان العراق ليس له القدرة الكافية على قيام بخطوة كالتأميم ، فضلا عن انعدام القدرات الفنية والأموال الازمة للاستثمار ، اما المعارضين فقد كانوا سبعة نواب فقط [٢١]. وكان لحزب الاستقلال رأي فيها يتلخص في انها تحمل اجحافاً كبيراً بحقوق ومصالح العراق من نواحي عديدة ولا يصح ان يتحمل مسؤولية اقراها في المجلس ، لذلك قرر نوابه الاستقالة احتاجاً على هذه الاتفاقية وهم قاسم المفتي ، محمد صديق شنشل ، وإسماعيل الغانم ، فائق السامرائي ، محمد مهدي كبة [٢٢] ، ووقد تغيب عن الجلسة أربعون نائباً .

وعلى اية حال تمت المصادقة على تلك اتفاقية بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٥٢ ، ونشرت في الوقائع العراقية بتاريخ ١٨ شباط ١٩٥٢[٢٣].

كانت الشركات في الاتفاقيات السابقة تدفع الربح على أساس الذهب اما في الاتفاقية المعدلة فتم تحديده بالعملة الاسترلينية ، كما لم تخضع الشركات للقانون العراقي وبذلك تمنع العراق من

ممارسة حقوقه كدولة ذات سيادة ، فهي اذن امتداد لاتفاقيتي ١٩٢٥و ١٩٣١ [٢٤].

ان ما جرى يدل على حجم نفوذ الشركات الأجنبية وتحكمها بمقدرات العراق النفطية والسيطرة عليها، كما ان العديد من بنود الاتفاقية مبهمة وينتابها الغموض وتتحمل العديد من التفسيرات كاتفاقيتي (١٩٢٥و ١٩٣١) .

على اثر تمرير الاتفاقية في مجلس النواب دعا حزب الاستقلال الشعب العراقي الى الاضراب العام ، وحدد يوم ١٩ شباط ١٩٥٢ موعداً لانطلاقه من مطلع الشمس ولغاية الساعة الثانية عشر ظهراً ، وناشد الحزب الشعب العراقي بالالتزام بالهدوء والسكنية في هذا الاضراب لإعطائه روعته اللائقة به والتي تكون رفض الشعب لهذه الاتفاقية [٢٥].

قلقت الأوساط السياسية من تلك استقالة النواب الوطنيين والدعوة الى الاضراب فدعا الوصي عبد الاله كل من السادة : محمد مهدي كبه ، ومحمد صديق شنشل ، وفائق السامرائي ، الى الاجتماع به في قصر الرحاب بحضور رئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان ، وكرر طلب نوري السعيد بعدم القيام بالمظاهرات [٢٦] ، ومع ذلك سعى حزب الاستقلال وبكل وطنية الوقوف ضد تمرير تلك الاتفاقية مطالباً بالتأميم من خلال تصريحاته التي القاه داخل المجلس النيابي ومن خلال ما تنشره جريدته الناطقة باسمه (لواء الاستقلال).

اما بالنسبة الحزب الامة الاشتراكي [٢٧] ، فقد درس نصوص الاتفاقية دراسة مستفيضة ووجد ان هذه الاتفاقية لا تضمن مصلحة العراق الكاملة ، ولا تحقق له النسبة التي يجب ان يحصل عليها من نفطه، لذلك فقد قررت الهيئة رفض الاتفاقية بالإجماع [٢٨]. ولم يقتصر الامر على الدراسة بل طبع بكراس بعنوان (حزب الامة الاشتراكي واتفاقيات النفط) ، وانتقد الحزب الاتفاقية لأمرين أولهما: عدم تحديد مساحة معينة لكل امتياز وثانيهما: عدم وجود نص يلزم الشركات بعرض نسبة من أسهمها على الجمهور [٢٩] .

وفيما يخص دور حزب الوطني الديمقراطي لم يكن ليقل أهمية عن دور حزب الاستقلال ولا يختلف عنه في معارضة الاتفاقية ، لكنه كان يعتبر التأميم حل مؤجل يشترط إنجازه بوجود حكومة شعبية تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً ، وعندما أعلنت الاتفاقية كتب الحزب عنها معتبراً التأميم هو الحل النهائي الوحيد الذي يمكن ان يسترد الشعب العراقي بواسطته حقوقه المغصوبة [٣٠].

أصدرت لجنة الثقافة للحزب الوطني الديمقراطي كراساً بعنوان (قضية النفط العراقي) بين فيه آرائه بخصوص اتفاقيات النفط الجائرة، كما ناقشت بنود ها بشكل مفصل، وبينتَ الغبن والتحايل التي احتوتها، وأنها لا تمثل مطاليب العراق بمورده الاقتصادي وهو النفط [٣١]. كما

نشرت جريدة الأهالي لسان حال الحزب مقالاً بعنوان (نظرة في اتفاقية النفط الأخيرة) وبينت ان غبن العراق فيها اشد مما في الاتفاقيات السابقة بالنسبة الى تطور الظروف العالمية ، ودعت الى رفضها[٣٢]، بعد ان أصبح العراق مركز ثقل لشركات النفط بعد تأميم النفط الإيراني لذلك طالب الحزب بنصف النفط المنتج عيناً وليس نصف الأرباح ، واعتبر التأميم الحل الوحيد الذي يمكن للشعب العراقي بواسطته ان يسترد حقوقه المغتصبة ، لذلك عارض الحزب هذه الاتفاقية معارضة تامه ، وعدّ ان تأخر الحياة الاقتصادية في العراق هي بسب قلة الإنتاج [٣٣].

ونشرَ الحزبان المتآخيان الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية بياناً مشتركاً لشجب تلك الاتفاقية والتنديد بها جاء فيه : ان مبدأ المناصفة في الارباح مضلل بسبب التلاعب في احتساب النفقات ، وفي تحديد سعر البيع ، ولان صياغة الاتفاق تفسح المجال للتلاعب وطالب الحزبان بوجوب رفض الاتفاقية ، واستمرا في معارضتها ، ولما ابرمها مجلس النواب العراقي طلبا الى الشعب العراقي اعلان الاضراب العام "[٣٤].

هكذا رفضت الأحزاب السياسية المعارضة تلك الاتفاقية ونددت بها من خلال البيانات التي اصرتها والصحف الناطقة بأسمها لكنها لم تتمكن من الوقوف بوجه الحكومة لأن لها الغالبية داخل المجلس النيابي .

لم تسير الأمور وفق المتوقع فسرعان ما نشب الخلاف حول الأسعار ، إذ باشرت الحكومة بإجراء المفاوضات مع الشركات الأجنبية تمخض عنها ابرام اتفاق تكميلي في ٢٤ آذار ١٩٥٥ سمي (مذكرة الاعمال) كان من المفترض ان يؤدي الى انهاء الخلافات ، لكن سرعان ما قامت شركات النفط بتخفيض سعر البرميل الواحد للنفط بمقدار (٥ سنتات للبرميل) اعتباراً من سنة ١٩٥٦، واستمرت تلك الخلافات حتى قيام ثورة ١٤ تمز سنة ١٩٥٨[٣٥].

كانت الشركات العاملة في العراق صاحبة الامتياز تدير عملياتها خلال السنوات الماضية وفق ما تمليه مصالحها فاقتصرت عملية الاستكشاف على المدى الذي تتطلبه قرارتها الإنتاجية ، ومن منطلق السياسية الاحتكارية فأنها لم تتنازل عن اية ارض منحت لها بموجب الامتياز لغاية اصدار قانون رقم (٨٠) لسنة١٩٦٠، وتماشياً مع تلك السياسة فأنها لم تستثمر النفط العراقي بشكل يتناسب مع إمكانيات العراق النفطية الهائلة ، وبالتالي جمدت ثروة العراق النفطية ومنعت دخول أي منافس لها، لذا كانت سياستها الاستكشافية والتطويرية والإنتاجية تتأثر بعوامل سياسية وإستراتيجية لخدمة دولها الاستعمارية ، وغالباً ما كانت قرارتها على حساب مصلحة الاقتصاد

العراقي عامة ومصلحة صيانة الثروة النفطية خاصة [٣٦].

أدركت الشركات الاحتكارية ان أي تسوية تتم في العراق سوف تؤثر بصورة مباشرة على امتيازاتها في كل من إيران والسعودية وليبيا والكويت وحتى فنزويلا، لذلك بدأت المفاوضات لأول مرة في جو ساده التوتر والتعقيد والنقاشات الحادة وطرح موضوع تنازل الشركات عن الأراضي الغير مستثمرة في التقرير الذي رفعته لجنة شؤون النفط العامة للمرة الثانية في كانون الأول ١٩٥٧ من قبل وزير الاقتصاد محمد مشحن الحردان[٣٧]، حينما أوضح ان العراق البلد الوحيد الذي تمتلك الشركات العاملة كل أراضيه ، وبعد المداولات استقر الرأي على اناطة الامر برئيس وزراء مخولا بكل الصلاحيات[٣٨].

اعيد فتح المفاوضات بعد منتصف نيسان من العام نفسه وحضر وفد من الشركات الأمريكية برئاسة ام جي راثيون. (M.G Rayonth) رئيس مجلس إدارة شركة ستاندرد نيوجرسي، واستغل الوفد العراقي المفاوض حضور هذا الوفد ليطرح مسألة جديدة وهي شعور نوري سعيد رئيس الوزراء آنذاك بالأسف البالغ على الخطأ الذي حدث في منح جميع الأراضي العراقية لمجموعة شركات واحدة [٣٩].

استمر موقف شركة نفط العراق المتعنت ورفضها المتواصل للاستجابة لمطالب العراق ، في الوقت الذي كان فيه الإنتاج يتزايد في كل من السعودية والكويت وإيران، على الرغم من ان اكتشاف النفط في العراق كان سابقا لهما . كانت الحكومة العراقية تحاول توفير موارد مالية اضافية للبلاد لتحقيق التنمية الاقتصادية .

لم يتسنى لحكومة نوري السعيد البقاء في الحكم لأنه كلف لرئيسة وزارة الاتحاد الهاشمي[٤٠]، فكلف احمد مختار بابان برئاسة الوزراء فشكلها يوم ١٩ مايس واسند منصب وزارة الاقتصاد الى رشدي جلبي[٤١] ، حال تسلم الجلبي مهام منصبه قام بدارسة الاتفاقيات النفطية في كل من ايران والسعودية والكويت ، وطلب من مجلس رئاسة الوزراء تخويله صلاحية المفاوضة مع الشركات ، كما قدم مدير شؤون النفط العام في الوزارة تقريراً مفصلاً لقضايا النفط المختلف عليها مع الشركات وأشار الى نوع الغبن الذي لحق في العراق [٤٢].

التقى وفد الشركات برئيس الوزراء العراقي احمد مختار بابان في ١٢ تموز١٩٥٨ ، الذي أوضح بأن امتياز النفط يُعد غير مشروع من ناحية القانون الدولي ؛ لأنه عقد بين قاصر ووصي ، والقانون لا يجيز مثل هذا العقد ، وليس من الحق ان يكون ضخ النفط في الكويت اعلى منه في العراق . عندئذ ابدى وفد الشركات استعداده لزيادة الضخ ، والتنازل عن الأراضي الغير مستثمرة ، على ان تقوم الحكومة العراقية بمنحها الى الشركات البريطانية حصراً ، ولكن رئيس الوزراء أجاب ان الامتيازات ستعلن بصورة

عالمية وتعطى لمن يقدم افضل الشروط ، وان الشركات البريطانية تفضل على غيرها اذا تساوت الشروط [٤٣] وبهذا تم الاتفاق وصدر بيان بتاريخ ١٢ تموز ١٩٥٨[٤٤] .

ثالثاً: المفاوضات النفطية ١٩٥٩ – 1963 :

بعد سقوط النظام الملكي في العراق وإعلان الجمهورية ، كانت تصريحات المسؤولين العراقيين بمن فيهم رئيس الوزراء تشير الى اهمية النفط للاقتصاد العالمي ، وتعهدهم باستمرار جريانه وتجهيزه للأسواق العالمية ، واحترام العراق لالتزاماته مع الشركات التي تستثمر النفط من داخل اراضيه ، وعدم الرغبة في تأميم الامتيازات ، وهذا ما طمأن الدول الغربية حول مصالحها في العراق، وكان ذلك عاملا مهما في اقدامها على الاعتراف بالنظام الجديد في مطلع اب ١٩٥٩ وفي مقدمتهم بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية [٤٥].

وتأكيداً للموضوع قابل السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية في بغداد سام فول وزير المالية محمد حديد في ١٦ تموز فأوضح الأخير سياسة حكومته النفطية بأنها تقوم على أساس استمرار ضخ النفط وعدم تأميم صناعة النفط وان الإدارة سوف تلجأ إلى تحسين العلاقة مع الشركات عبر المفاوضات [٤٦].

اهتم وزير الاقتصاد ابراهيم كبة [٤٧] بقضايا النفط وتسوية الخلافات التي كانت قائمة مع شركات وطلب تزويده بتقرير يتضمن تفاصيل الخلافات التي كانت قائمة مع الشركات ، ولهذا تقرر تأليف لجنة تتولى دراسة موضوعات الخلاف وتحليلها وإعداد التوصيات اللازمة لحسمها ، وباشرت اللجنة بالعمل فور تأليفها، واستمرت تعمل لأكثر من الشهرين حتى أتمت المهمة [٤٨].

ابتدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات يوم ٢٠ آب ١٩٥٨ في ديوان وزارة الاقتصاد حضره كل من ابراهيم كبه وزير الاقتصاد ، ومحمد حديد وزير المالية ، وأديب الجادر مدير شؤن النفط [٤٩] وابراهيم الالوسي مدير النفط ، وعن شركات النفط حضره المستر ج. هـ. هريدج كريفر الممثل العام الشركات النفط في بغداد ، كرر الوفد الحكومي نفس المطالب التي بحثت في المفاوضات التي جرت قبيل الثورة ، ولم تحصل الحكومة الجديدة على أي مكسب سوى الوعود بدراسة المطالب المطروحة في لندن [٥٠].

مع تعنت الشركات الاحتكارية واجحافها بحق العراق تبلورت مطالب الجانب العراقي في ثلاث نقاط رئيسية أولها: ضرورة تنازل الشركات عن الاراضي غير المستثمرة حتى الآن ، وثانيها: اعادة النظر في حسابات الكلفة ، وثالثها: مساهمة العراق في رؤوس أموال الشركات تطبيقاً لاتفاقية سان ريمو لعام ١٩٢٠، واعمالاً لنصوص الامتيازات المهملة [٥١] .

في اجتماع ١٩ تشرين الثاني طالب الوفد العراقي من الشركات أن تتخلى عن امتياز شركة نفط الموصل فوراً ، وأن تتخلى عن ٥٠% من المساحات المشمولة بامتياز شركتي نفط العراق والبصرة فوراً ، ثم التخلي عن ٢٠ % أخرى بعد خمس سنوات ، على أن يتم التخلي عن كافة المناطق غير المستثمرة بعد عشر سنوات بصورة نهائية ، وتحتفظ بالحقول المنتجة فقط ، وطالب ايضاً بزيادة إنتاج النفط إلى ٧٠ مليون طن خلال سنتين وليس أربع سنوات كما تقترح الشركات.

رفضت الشركات مطالب العراق بحجة إن ذلك سيؤثر في زيادة معدلات الإنتاج [٥٢]، وأنه يصعب على الشركات ان تتنازل عن ٥٠ ٪ فورا ، وترى من الضروري اعطاءها الوقت لدراسة مطالب الحكومة وان تكون حرة باختيار المناطق المراد التنازل عتها [٥٣].

في ٢ كانون الأول ١٩٥٨ طلب وزير الاقتصاد إبراهيم كبه من الشركات موافقتها على قبول برنامج التنازل الذي اقترحه الجانب العراقي خلال مباحثات ١٩ تشرين الثاني، ورد ممثلو الشركات بعدم موافقتهم على مقترحات الحكومة ، وأبدوا استعدادهم لتغيير برنامج التنازل على الشكل التالي : ٢٥% من المساحات المشمولة بالامتياز فوراً ، و ٢٥% من المساحات الأصلية خلال سبع سنوات ، فضلاً عن موافقة شركة نفط البصرة على التنازل عن المياه الإقليمية ، وقد ثبتت الشركات عرضها المذكور بصورة رسمية بكتابها ١٤٩١٨ في ٥ كانون الأول ١٩٥٨ والموجه إلى الوزارة ، إلا إن وزارة الاقتصاد أبدت موافقتها على التنازل عن المياه الإقليمية ورفضت مقترحات التنازل عن الأراضي [٥٤].

في ٢١ حزيران ١٩٥٩ تقدمت الشركات بمذكرة غير رسمية ابدت استعدادها للتنازل عن ٥٠ % من الأراضي المشمولة بامتيازاتها فورا على أن تنظر بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ في التنازل عن مناطق اخرى ، وكان ابراهيم كبة وزير الاقتصاد قد اشعر مجلس الوزراء في ٢٩ حزيران مقترحا رفض المذكرة لأنها لا تحقق مصلحة العراق ، واقترح ان يطلب من الشركات التنازل عن ٧٥ % من الاراضي فورا على ان تحتفظ بالمساحات المتبقية بصورة نهائية ، واعتبار الاقتراح مشروعا نهائيا غير قابل للمفاوضة .

عقد اجتماع جديد في ٢٧ أيلول ١٩٥٩ حضره عن الجانب العراقي كل من رئيس الوزراء ووزير المالية وزير ووزير الاقتصاد ، اثار الجانب العراقي مبدأ جديدا في التنازل وهو مطالب الشركات أن يتم التنازل عن الاراضي بالنسبة لامتياز كل شركة على حدة بعد الاتفاق على النسبة المئوية للتنازل ، إلا أن ممثلي الشركات اجابوا بأن هذا المبدأ جديد ويقتضي على الشركات ان تلغي كل الدراسات السابقة لتدرس

هذا المبدأ ، كما اثار الجانب العراقي في هذا الاجتماع ايضا موضوع الاختيار المشترك للأراضي المتنازل عنها ، إلا ان ممثلي الشركات أصروا على أن تكون الشركات حرة في اختيار الاراضي التي تحتفظ بها وبتلك التي تتنازل عنها.

عقد اجتماع ثالث في الاول من تشرين الأول ١٩٥٩، ولم يسفر عن اتفاق. وبعد اكثر من شهر وجهت الشركات في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٩ مذكرة الى رئيس الوزراء اشارت فيها الى انها أعادت النظر في افي مقترح الحكومة وتود تثبيت مقترحاتها النهائية على الشكل التالي:

١- تختار الشركات مساحة قدرها ٩٠ ألف ميل مربع تمثل أكثر من ٥٠٪ من مساحة الامتيازات الثلاثة للتنازل عنها الى الحكومة ، موزعة كما يلي

أ- ٩٥٠٠ ميل مربع في منطقة امتياز شركة نفط العراق.

ب- ٢٣٥٠٠ ميل مربع في منطقة امتياز شركة نفط البصرة.

ت- ١٢٠٠٠ ميل مربع في منطقة امتياز شركة نفط الموصل

اما النصف الآخر فيبقى مفتوحا حسب اختيار الشركات.

٢- دمج التزامات انتاج شركتي نفط العراق والموصل.

٣- تتعهد الشركات بانتخاب مناطق اخرى للتنازل بعد خمس سنوات من تاريخ التنازل الأول [٥٥] .

رفضت الحكومة الاقتراح واصرت على موقفها بضرورة احتفاظ الشركات بالأراضي المستثمرة فعلا وفق نصوص الامتيازات القائمة [٥٦] .

على اثر رفض الحكومة العراقية لمقترحات الشركات التي طرحت بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٩ ، توقفت المفاوضات حتى حزيران ١٩٦٠ حيث صدر بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٦٠ قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة خاصة [٥٧] لدراسة القضايا المختلف عليها مع شركات النفط وتقديم توصياتها الى مجلس الوزراء خلال عشرة أيام ، ثم شكلت لجنة جديدة للمفاوضات مع الشركات وعقدت عدة اجتماعات مع ممثلي الشركات ، وكالعادة لم يتمكن الطرفان من التفاهم[٥٨].

بعد فشل المفاوضات تولى رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم المفاوضات النفطية بنفسه فأستقبل الوفد المفاوض بديوانه الرسمي في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٠ وطرح الوفد العراقي النقاط التالية : الغاء الخصم الذي تتقاضاه الشركات ، واحتساب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق ، وتعين مدراء عراقيين واشراكهم في مجالس إدارة الشركات في لندن ، واشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق ، وتعريق

وظائف الشركات تدريجياً، وتنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية ، وضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي ، وجوب مساهمة العراق في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠% من المجموع العام ، ووجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط ، ودفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق ، والتخلي عن الأراضي الغير مستثمرة ، فضلا عن طريقة تعين الأسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط [٥٩]. وهنا طلب ممثل الشركات وقتا لدراسة المقترحات الجديدة .

استعدت الحكومة العراقية لسيناريو الرفض الذي تتوقع ان تبديه شركات النفة من خلال تشكيل لجنة خاصة مكونه من : (هاشم جواد وزير الخارجية ، محمد سلمان وزير النفط ، طلعت الشيباني وزير التخطيط ، مظفر حسين جميل وزير المالية ، محمد حديد وزير مالية سابقاً ، طه الشيخ احمد مدير الخطط بوزارة الدفاع) لدراسة الاجراءات العراقية الواجب اتباعها مع الشركات النفطية في حالة رفض المقترحات .

عقدت اللجنة ثلاث اجتماعات في وزارة الخارجية واقترحت في ١٥ مايس ١٩٦١ عدد من التوصيات هي:

- منع استيراد جميع المواد والآلات والأجهزة التي تستعمل في عمليات التحري والحفر على ان يتم ذلك بتعاون كل من وزارة النفط والمالية والتجارة .
- تسفير جميع الخبراء والمستخدمين الأجانب الذين يقومون بأعمال التحري والحفر والتنقيب.
- عدم السماح باستخدام أي خبير او مستخدم أجنبي لغرض القيام بأعمال التحري والحفر والتنقيب.
- منع تصدير كافة المواد والآلات والأجهزة العائدة لشركات النفط بما في ذلك الأجهزة المستعملة في عمليات التحري والحفر.
- انذار الشركات بسحب عمليات التحويل الخارجي الممنوحة لها بموافقة البنك المركزي العراقي خلال مدة معينة.

وإذا أصرت الشركات على موقفها الرافض لمطاليب الحكومة العراقية سيتم اللجوء الى اصدار تشريع يتم بموجبه تقليص المساحات التي تشملها امتيازات الشركات بحيث يقتصر على المناطق المستثمرة فعلاً [٦٠].

عاد وفد الشركات واستأنفت المفاوضات في ٦ نيسان ١٩٦١وتبين ان موقف الشركات من هذه القضايا لم يزل متعسف كما هو ، وأنها تتعمد أسلوب المماطلة والتسويف بقصد كسب الوقت للتحري والاستئثار بالمناطق الغنية بالنفط .

ونتيجة لهذا ابلغ رئيس الوزراء وفد الشركات المفاوض بأن الشركات لا يمكنها بعد الآن الاستمرار في التفريط بحقوق العراق ، وعليها ان توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق

النفط المستثمرة فعليا الى ان يتم التوصل لأتفاق عادل بين الطرفين يضمن حقوق الشعب [٦١].

ردت الشركات الأجنبية في ٩ نيسان ١٩٦١ مقترحة انها : تتنازل كل من الشركات الثلاثة (شركة نفط العراق، شركة نفط الموصل، شركة نفط البصرة المحدودة) عن ٧٥٪ من المنطقة المحددة لكل الشركات الثلاثة مع تنازل شركة نفط البصرة عن حصتها في المياه الاقليمية ، ويكون التنازل اعتبارا من الأول من كانون الأول ١٩٦٧ ، كما تتعهد بتوفير كافة المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية المتعلقة بهندسة النفط [٦٢].

رفضت الحكومة تلك المقترحات، وأنذرت الشركات بوجوب إيقاف عمليات التحري والحفر فوراً ، وطبقت الإجراءات التي وضعتها اللجنة لإجبار الشركات على إعادة المفاوضات النفطية وتلبية المطاليب الحكومية [٦٣].

ومع أصرار الشركات على موقفها، قامت الحكومة العراقية بتهيئة الظروف اللازمة لإصدار تشريع يلغي امتياز الأراضي غير المستثمرة فعلياً بهدف انشاء شركة نفط وطنية عراقية تقوم باستغلال المناطق سحبت من الشركات الاحتكارية من خلال الطلب الى مؤسسة يابانية للنفط بتزويد العراق بـ (١٢٠) فنيا نفطيا استعداداً لتأسيس شركة نفط وطنية عراقية [٦٤] .

عادت المفاوضات واستأنفت مرة أخرى في٢٤ آب ١٩٦١ ، وقررت الشركات تغير وفدها المفاوض الذي سيكون مزود بصلاحيات واسعة تمكنه من التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية لحسم المواضيع المختلف عليها [٦٥].

وعقدت ثلاثة اجتماعات عرض الوفد العراقي قضية المساهمة في الشركات فقوبلت بالرفض ، وفي الاجتماع الثالث طلب وفد الشركات اعطاءه مهلة تتراوح بين الثلاثة والاربعة أسابيع ليتسنى له العودة الى لندن لدراسة مطاليب الحكومة النهائية مع المعنيين هناك ثم اعداد مذكرات تتضمن شرح وضع الصناعة النفطية تمهيدا لعودة الوفد الى بغداد لاستئناف المفاوضات ثانية [٦٦].

وفي ٢٨ أيلول ١٩٦١ استؤنفت المرحلة النهائية من المفاوضات وتقدمت الشركات بمذكراتها التي لم تتضمن سوى ابراز وجهة نظرها في عدم تلبية طلبات الحكومة متذرعة بمعاذير واهية في عدم الاستجابة لمطاليب العراق لما تعانيه الشركات من خسائر. رفض الوفد العراقي هذه الاعذار وماطلت الشركات في اجاباتها من اجل كسب الوقت [٦٧].

في الاجتماع الأخير الذي عقد في ١١ تشرين الأول ١٩٦١ تبين للجانب العراقي إصرار الشركات على عدم الاستجابة للمطالب العراقية وبصورة خاصة الأمور الرئيسية كمساهمة العراق بنسبة ٢٠٪ مع الشركات ، وزيادة عوائد العراق

من الأرباح بنسبة ٥٠٪ ، إذ عدتها من الأمور المستحيلة ، وهي بهذا خالفت نصوص الاتفاقيات التي تضمن حق العراق كما واضح من اتفاقية سان ريمو لسنة ١٩٢٠ التي جاء فيها : " تم الاتفاق بأنه في حالة تكوين شركة نفط خاصة بالشكل المار الذكر فأنه سيسمح للحكومة الوطنية أو المصالح الوطنية الاخرى – اذا رغبت في ذلك . في أن تساهم بنسبة ٢٠٪ من المال الخاص بتلك الشركة " . اما بالنسبة لزيادة عوائد العراق من الارباح فقد أصرت الشركات تجاهله ، الأمر الذي تسبب عنه توقف المفاوضات دون نتيجة [٦٨].

ومن الجدير بالإشارة هنا ان الوفد المفاوض رفع شعار (وحدة المطالب العراقية) واعتبر تلك المطالب هي وحدة واحدة لا يمكن تجزئته فأما ان تقبلها الشركات بصورة كلية او ترفضها ، وهذا مما أدى الى توقف المفاوضات ووضع الحكومة العراقية امام الامر الواقع ، اما الجانب الاخر تعمد أسلوب المماطلة واتباع (سياسة النفس الطويل) هادفة من ذلك ادخال الملل واليأس في نفوس الجانب العراقي [٦٩] .

كانت نتيجة المفاوضات التي استمرت لأكثر من ثلاث سنوات للمدة من ٢٠ آب ١٩٥٨ الى ١١ تشرين الأول ١٩٦١ والتي عقد خلالها ٣١ اجتماعاً انتهت بدون نتيجة مرضية للجانب العراقي ، لذلك أصدرت حكومة عبد الكريم قاسم في١٢ كانون الأول ١٩٦١قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الخاص بتعين مناطق الاستثمار لشركات النفط [٧٠] ، الذي حددت الحكومة بموجبه مناطق امتياز الشركات وحصرها على المناطق التي يجري فيها استثمار النفط فعلاً [٧١]، وقد بلغ مجموع مساحات المناطق التي أعطيت للشركات حق الاستثمار فيها حوالي (١٩٣٧) كيلو متر مربع او حوالي٠,٥٪ من مساحة العراق ، وفي واقع الامر ان هذه المساحات الصغيرة تؤمن للشركات انتاجاً مستمراً حتى نهاية مدة امتيازها ، كما تؤمن لها معدلاً كبيراً من الإنتاج خلال مدة الامتياز نظراً لغزارة النفط الموجود فيها [٧٢] . وبذلك استعادت الحكومة العراقية جميع الاراضي المسيطر عليها بنسبة ٩٩,٥ بالمئة من مجموع مساحة العراق لقرابة أربعين سنة دون ان تبدي الشركات أي نشاط ملموس في مجال الإنتاج النفطي، وبموجب هذا القانون أصبح من حق الحكومة العراقية حق التصرف التام بتلك الاراضي [٧٣].

عُدّ قانون رقم (٨٠) الخطوة الأولى الإقامة الصناعة النفطية الوطنية في العراق فكان هذا القرار بمثابة ضربة القاصمة للشركات الأجنبية وتجلت اهميه القانون بأنه حدد المساحة الخاضعة للامتيازات وحصرها ب (١٩٣٧،٧٥) كم٢ اولاً ، وهيأ الإمكانيات الاعداد قطاع نفطي وطني ناجح ثانياً .

الخاتمة

• كان للحركة الوطنية دورٌ كبيرٌ من تطور امتيازات النفط في العراق وذلك من خلال المطالبات داخل المجلس النيابي بتأميم نفط العراق اسوة بالجارة إيران ، ممّا دفع الشركات الأجنبية الى تعديل الامتيازات السابقة وعقد اتفاقية جديدة عرفت بـ (اتفاقية مناصفة الأرباح ١٩٥٢) .

• لم تكن الاتفاقية الجديدة تختلف عن الاتفاقيات السابقة إذ انتابها الكثير من الغموض وتتحمل العديد من التفسيرات لذلك رفضتها الأحزاب السياسة داخل المجلس النيابي وايدتها الحكومة.

• لم تلتزم شركات النفط الأجنبية بالاتفاقية وبنودها سرعان ما نشب الخلاف بينها وبين الحكومة العراقية واستمرت تلك الخلافات حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

• دعت الحكومة الجديدة الشركات الأجنبية للمفاوضات لحسم الموضوعات المختلف عليها لكن تعنت الشركات الأجنبية وتسويفها وعدم الاستجابة للمطالب العراقية ، استعمل العراق حقه في اللجوء الى التشريع للحفاظ على ثروته النفطية فأصدر قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١.

الهوامش :

(١) وزارة النفط والمعادن ، نفط العراق حقائق واضواء على قضيتي تنفيق الريع ومعدلات الإنتاج ، (بغداد: ١٩٧٠، مطبعة الجمهورية)، ص٣.

(٢) غسان غازي يوسف ، امتيازات شركة نفط العراق (١٩٢٥-١٩٥٢) دراسة تاريخية ، مجلة الباحث ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني ، جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الإنسانية ،٢٠٢٢، ص٢٠٩.

(٣) للاطلاع على تفاصيل الامتياز وبنوده انظر: المقاولة المنعقدة بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية المحدودة ، (بغداد :١٩٢٥، مطبعة السلام) .

(٤) يحيى حمود حسن، ملامح السياسة النفطية العراقية ، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة ، العدد ٢٥ اذار ،٢٠١٥، ص٦٠.

(٥) ناجي مزهر عبد الرحمن وهادي عبد الأزيرج ، الصناعة النفطية في العراق ، (بغداد: ٢٠٠٩، مطبعة العدالة) ، ص٢٢-٢٣.

(٦) محمد فهمي درويش ومصطفى جواد واحمد سوسة ، دليل الجمهورية العراقية ، (بغداد:١٩٦١، مطبعة دار التمدن) ، ص٧٦٨ ؛ منير كمال بترول العرب وقومية المعركة ، (دمشق : د.ت ، دار الحياة) ، ص٧١

(٧) حميد السراج ، تأميم شركة نفط العراق، (بغداد:١٩٧٢، مطبعة التوجيه المعنوي) ، ص١-١٦.

(٨) حسين علي محمد ، السياسة النفطية لحكومة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة المثنى، كلية التربية ، ٢٠١٦، ص٣٦.

(٩) إبراهيم علاوي ، البترول العراقي والتحرر الوطني ، (بيروت:١٩٦٧، دار الطليعة) ، ص ١٦٤.

(١٠) مجلة المعرفة ، قضية تأميم النفط العراقي، العدد ٩١، أيلول ١٩٦٩، ص٨ .

(١١) سمير عبد الرسول عبد ، محمد صديق شنشل ودوره السياسي بالعراق حتى سنة ١٩٥٩، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٢٠) ، ص٢٢١.

(١٢) محاضر مجلس النواب وسيرمز لها بالرمز م. م. ن، الجلسة الرابعة والعشرون من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الدورة الانتخابية الثانية عشر (بغداد: مطبعة الحكومة ،١٩٥٢) ، ص٣٨٠.

(١٣) م. م. ن ، الجلسة الخامسة والعشرون من الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥١، ص٤٠٩.

(١٤) م. م. ن، الجلسة السادسة والعشرون من الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥١، ص ٤٢٧-٤٢٨.

(١٥) مجلة النفط والتنمية ، العدد ٩ ، ١٩٧٤ ، ص ٣٢.

(١٦) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق (١٩٤١-١٩٥٣) ، (النجف الاشرف : ١٩٧٥، مطبعة النعمان) ، ص ٤٠٩.

(١٧) المصدر نفسه ، ص٨٦١.

(١٨) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥- ١٩٥٢ (بغداد: ١٩٨٠، د. مط) ، ص٣٨٥.

(١٩) جريدة لواء الاستقلال، بغداد ، العدد ١٤٩٨، ١٠ شباط ١٩٥٢.

(٢٠) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، (بغداد: مطبعة الحكومة ،١٩٥٢)، ص١٩.

(٢١) جريدة لواء الاستقلال ، العدد ١٥٠٣، ١٥ شباط ١٩٥٢.

(٢٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، (بيروت: ٢٠١٨، مطبعة الرافدين) ، ج٨، ص٣٩٧ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص١٣٦.

(٢٤) محسن الموسوي، النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم ، (بغداد:١٩٧٣، مطبعة دار الحرية)، ص٦٧.

(٢٥) جريدة لواء الاستقلال ، العدد ١٥٠٤، ١٧ شباط ١٩٥٢.

(٢٦) عبد الرزاق الحسني ، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها ، ط٢، (بيروت:١٩٨٠، مطبعة مركز الابجدية)، ص٦٠.

(٢٧) حزب الأمة الاشتراكي: اجيز هذا الحزب في ٢٤حزيران ١٩٥١ وتألفت هيئته المؤسسة من صالح جبر، جواد جعفر، عبد الرزاق الازري، عز الدين النقيب، واحمد جليلي، وحبيب الطالباني، محمد نقيب، ونظيف الشاوي، وعبد الكاظم الشمخاني، وأنفرط عقد هذا الحزب بعد اتخاذ قرار حل الأحزاب السياسية من قبل نوري سيعيد سنة ١٩٥٤. بشير حمود ، مجلس النواب العراقي ودور المعارضة في العهد الملكي ١٩٤٦-١٩٥٨، (النجف الاشرف :٢٠١٣، مطبعة دار التميمي) ،٣٥٩.

(٢٨) م. م. ن ، الجلسة العاشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، ص١٠٦.

(٢٩) رحيم حسن محمد ، حزب الامة الاشتراكي ١٩٥١-١٩٥٤، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة ذي قار، كلية الأداب ،٢٠١٠، ص١٣٨.

(٣٠) عبد الرزاق مطلك الفهد، الأحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨، (بيروت :٢٠١١، شركة المطبوعات)، ص٢٠٢

(٣١) قضية النفط العراقي، المصدر السابق، ص٤٢؛

(٣٢) نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق) ص٤١٠.

(٣٣) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، (بغداد:١٩٦٣ ،مطبعة الشعب)، ص٣٣.

(٣٤) لجنة الثقافة للحزب الوطني الديمقراطي ، قضية النفط العراقي ، المصدر السابق، ص٦٣-٧٤.

(٣٥) عبد الله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية (١٩٥٢-١٩٦٨) (لندن : ١٩٨٩، دار السلام) ، ص٥١-٥٢.

(٣٦) جورج عزيز ياقو، الاستثمار الوطني المباشر وتأميم النفط في العراق (بغداد: ١٩٨٨، وزارة النفط قسم الاعلام والعلاقات)، ص١١.

(٣٧) محمد مشحن الحردان ولد في مدينة الرمادي سنة ١٩٢١، تخرج من كلية الحقوق في بغداد ، انتخب نائباً عن لواء الدليم لعدة سنوات حتى استقال سنة ١٩٥٠ ، عين وزيراً للاقتصاد سنة ١٩٥٧، ووزيراً للزراعة اذار ١٩٥٨، سافر أوربا بعد ثورة ١٤ تموز وظل متنقلاً فيها حتى توفي في لندن ١٩٦٣. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، (لندن:٢٠٠٤، دار الحكمة)، ج٢، ص٣٨٧ ؛ حسين علي محمد ، المصدر السابق، ص٩١.

(٣٨) جريدة النصر، الوقائع التاريخية لمعركتنا مع شركات النفط ، العدد ٢٤ ،١٧ كانون الأول ١٩٦٦.

(٣٩) احمد ساجر جاسم ، نفط العراق (١٩٦٣-١٩٦٨) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية تربية ابن رشد ١٩٩٧ص١١.

(٤٠) الاتحاد الهاشمي: اتفاق تعاهدي بين مملكة العراق والأردن أعلن عنه في ١٤ شباط ١٩٨٥ وجاء كرد فعل على قيام الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة وقد نص الدستور الذي أعلن عنه في ١٣ أيار / مايو ١٩٥٨ بأن الملك فيصل الثاني رئيسا للاتحاد، وجعل عاصمة الاتحاد مناوبة بين بغداد

وعمان، وأقام العديد من الأجهزة الاتحادية المتكاملة التي كانت شكلية حتى انهياره إثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وقد انسحب العراق من الاتحاد رسمياً في ٢٢ تموز ١٩٥٨ بموجب البيان الذي أعلنه رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢، (بيروت: ٢٠١٣، العارف للمطبوعات) ، ص٣٠ .

(٤١) رشدي بن عبد الهادي الجلبي: ولد في الكاظمية في ٥ تموز ١٩١٧ ودرس في الجامعة الأميركية ببيروت ونال شهادة بكالوريوس علوم في الاقتصاد، كما درس في كلية الحقوق ببغداد . انتخب نائباً عن الكاظمية في حزيران ١٩٤٨ وجدد انتخابه في كانون الثاني ١٩٥٣ وحزيران ١٩٥٤ وأيلول ١٩٥٤ وأيار ١٩٥٨. عين وزيراً بلا وزارة في ٣ آب ١٩٥٤ ، وعين وزيراً أصيلاً للزراعة في ٧ أيار ١٩٥٥، احتفظ بمنصبه في الوزارة التالية ١٧كانون الأول ١٩٥٥ إلى ٢٠ حزيران ١٩٥٧ وعين وزيراً للمواصلات والأشغال في ٣ آذار١٩٥٨، فوزير الاقتصاد في ١٩ أيار ١٩٥٨ إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. اعتقل على إثر قيام الثورة ثم أطلق سراحه بعد أمد قصير. وأقام بعد ذلك في بيروت ولندن وزاول الأعمال التجارية والصيرفيه . توفي في لندن في ١٨ شباط ١٩٩٨. مير صبري، المصدر السابق، ج ٢، ص١٨٦.

(٤٢) أسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية (١٩٥٣-١٩٦٣)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب ، ١٩٨٣، ص١٠٦.

(٤٣) احمد ساجر الدليمي، المصدر السابق، ص١٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزرات العراقية في العهد الملكي، ج١٠، ص٢٨٣.

(٤٤) حسين علي محمد ، المصدر السابق، ص٩٤.

(٤٥) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم حربي، محمد عويد الدليمي واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، (بغداد :٢٠٠٠، مطبعة بيت الحكمة) ج١، ص١٩٤؛ الوقائع العراقية، تصريح الناطق الرسمي باسم الجمهورية العراقية، العدد،١ ٢٣ تمز ١٩٥٨.

(٤٦) المصدر نفسه ، ج١، ص٧٩.

(٤٧) إبراهيم بن الحاج عطوف المشهور بكبة ، وآل كبة من الأسر العربية العريقة في العراق، ولد سنة ١٩١٩ في بغداد ، دخل كلية الحقوق ١٩٣٧ ، زاول مهنته المحاماة بعد تخرجه سنة ١٩٤١ ، وفيها بدأت بواكير نشاطه السياسي والفكري ، وبعد ثورة مايس ١٩٤١ انضم كتائب الشباب التي ضمت الشباب المثقفين من طلبة الحقوق ودار المعلمين العالية واتي كان لها الدور الكبير في حركة مايس ، بدأت مسيرته في التعين بالوظائف الحكومية إذ تم تعيينه مدقق ضريبة الدخل في مديرية المحاسبات العامة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤١ نقل بعدها إلى البصرة وعين مخمن ضريبة دخل البصرة في ٦ تموز ١٩٤٣ وحال وصوله اليها نقل إلى كربلاء كمدقق لخزينتها في ١١ تموز ١٩٤٣ لكنه لم يباشر العمل فيها احتجاجاً على سرعة نقله فاستقال من وظيفته وعاد إلى مزاولة مهنة المحاماة ، سافر إلى مصر سنة ١٩٤٥ لمواصلة دراسته العليا فالتحق بجامعة القاهرة وحصل على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي والقانون العام ، حصل من فرنسا حصل على دبلوم الدراسات العليا في القانون العام من كلية الحقوق جامعة باريس سنة ١٩٤٨ ودبلوم الدولة في الاقتصاد السياسي من جامعة مونبليه سنة ١٩٥١ بدرجة الامتياز الأولى، عاد الى العراق سنة ١٩٥٢، في سنة ١٩٥٣ عين أستاذا في كلية التجارة والاقتصاد ، شغل منصب وزير الاقتصاد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

حتى سنة ١٩٦٠.احمد مريح المنصراوي ، ابراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩-٢٠٠٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ذي قار ، كلية التربية ، ٢٠١١،ص ١١ -٢٢.

(٤٨) عبد الله إسماعيل، المصدر السابق، ص٨٧.

(٤٩) اديب الجادر: ولد في الموصل سنة ١٩٢٢، تخرج من كلية الهندسة في إسطنبول سنة ١٩٤٩، ثم التحق بكلية التجارة والاقتصاد في بغداد سنة ١٩٥٤ ، عين بعد ثورة ١٤ تموز مديراً لشؤون النفط ، استقال سنة ١٩٥٩ وكان من المعارضين لحكم عبد الكريم قاسم ، وبعد تشرين الثاني ١٩٦٣ اصبح رئيساً لاتحاد الصناعات ، وفي سنة ١٩٦٧ اصبح رئيساً لشركة النفط الوطنية العراقية ، اعتقل بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ ثم افرج عنه سنة ١٩٦٩، وغادر العراق إلى القاهرة ومنها إلى جنيف حيث عين مديرا لمنظمة اونكتاد، ثم اصبح رئيساً للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في جنيف. ؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٦١.

(٥٠) أسامة عبد الرحمن نعمان، المصدر السابق، ص١٤٢-١٤٣.

(٥١)محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص٨٨.

(٥٢) حسين علي محمد، المصدر السابق، ص٩٨.

(٥٣) عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، (بيروت: ١٩٦٦ ، المكتبة العصرية) ، ص٢٣٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص.٢٣٦

(٥٥) المصدر نفسه، ص١١٨، و ص٢٣٧-٢٣٨.

(٥٦) احمد ساجر جاسم، المصدر السابق، ص١٩-٢٠.

(٥٧) ضمت هذه اللجنة كل من : العميد الركن طه الشيخ احمد ، والسيد عبد الفتاح إبراهيم ، والسيد ناظم الزهاوي ، والسيد زكي عبد الوهاب ، والسيد فتح الله لوقا .

(٥٨) عبد الله إسماعيل، المصدر السابق، ص٨٨.

(٥٩) دار الكتب والوثائق العراقية ، وسأرمز لها بالرمز (د. ك. و) ملفات وزارة النفط، خلاصة القضايا التي تم التفاوض بشأنها مع شركات النفط، (و) ١٠و ١١٠ و٦ ملفة ٢٦٢، مفاوضات النفط لعام ١٩٦١، ص٤٠-٤١، ٥٢-٥٣ .

(٦٠) د.ك. و، ملفة ٢٦٢، (و) ٣ و٤، ص١٢-١٣.

(٦١) نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ج٥، ص٥٤، ٥٦-٥٧.

(٦٢) د.ك. و، ملفات وزارة النفط، تقارير شركات النفط، ملفة ٢٦٢ | ٤٢٨١٠٠ (و) ٦، ص٣.

(٦٣) د.ك. و، ملفة ٢٦٢|٤٢١٨٠٠ (و)٣، ص٨.

(٦٤) د. ك. و، ملفة ٢٦٢|٤٢١٨٠٠، (و)٢، ص ٣ .

(٦٥) د. ك. و، ملفة٢٦٢|٤٢١٨٠٠، (و) ١، ص١.

(٦٦) المصدر نفسه ، ص١.

(٦٧) د. ك. و، ملفة ٢٦٢| ٤٢١٨٠٠،(و)١، ص٢.

(٦٨) بيان وزارة النفط عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق الصادرة بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٦١، ص٣-٤.

(٦٩) دراسات عربية، قضية النفط في العراق دراسة في التاريخ والاستراتيجية والنتائج، السنة الثالثة العدد الثامن ،١٩٦٧، ص ١١٢.

(٧٠) د. ك. و، قانون حصر المناطق المحدودة لشركات النفط العاملة في العراق، ملفة ٢٦٢|٤٢١٨٠٠(و)٤، ص١٤-١٩؛ نشر في جريدة الوقائع العراقية يوم الثلاثاء بتاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٦١.

(71) Iraq Oil IN 1962 , (London, 1963,Publishd By The Iraq Petroleum Company Limited) ,p2.

(٧٢) مشعل حمودات، صناعة النفط في العراق، (بغداد: ١٩٦٦، مطبعة وزارة التربية)، ص٧٤،٧٦.

(٧٣) حكمت سامي، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسة، (بغداد: ١٩٧٩، دار الرشيد)، ص٢٠٦.

قائمة المصادر والمراجع.

أولا: الوثائق غير المنشورة :

- دار الكتب والوثائق، ملفات وزارة النفط ، تقارير شركات النفط ، ملفة ٢٦٢ | ٤٢٨١٠٠ (و) ٦.
- ----، ملفات وزارة النفط ، خلاصة القضايا التي تم التفاوض بشأنها مع شركات النفط ، (و)٦ (و)١٠/ ملفة ٢٦٢، مفاوضات النفط لعام ١٩٦١.
- ---، ملفة ٢٦٢، (و) ٣ و٤.
- ---، ملفات وزارة النفط ، تقارير شركات النفط ، ملفة ٢٦٢ | ٤٢٨١٠٠ (و) ٦.
- --- ملفة ٢٦٢|٤٢١٨٠٠ (و)٣.
- ---، ملفة ٢٦٢|٤٢١٨٠٠، (و)٢.
- ---، ملفة٢٦٢|٤٢١٨٠٠، (و) ١.
- قانون حصر المناطق المحدودة لشركات النفط العاملة في العراق ملفة ٢٦٢|٤٢١٨٠٠(و)٤.

ثانياً :الوثائق المنشورة:

- محاضر مجلس النواب ، الجلسة الرابعة والعشرون من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الدورة الانتخابية الثانية عشر (بغداد: مطبعة الحكومة ،١٩٥٢) .
- ---،الجلسة العاشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، (بغداد : ١٩٥٢، مطبعة الحكومة).
- ---، الجلسة الخامسة والعشرون من الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥١.
- ---، الجلسة السادسة والعشرون من الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥١.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح :

- احمد ساجر جاسم ، نفط العراق (١٩٦٣-١٩٦٨) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية تربية ابن رشد ١٩٩٧.
- احمد مريح المنصراوي ، ابراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩-٢٠٠٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ذي قار ، كلية التربية ، ٢٠١١.
- أسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية (١٩٥٣-١٩٦٣)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب ، ١٩٨٣.
- حسين علي محمد ، السياسة النفطية لحكومة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة المثنى، كلية التربية ، ٢٠١٦.
- حسين علي محمد ، السياسة النفطية لحكومة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة المثنى، كلية التربية ، ٢٠١٦.
- رحيم حسن محمد ، حزب الامة الاشتراكي ١٩٥١-١٩٥٤، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة ذي قار، كلية الأداب ،٢٠١٠.

رابعاً: البحوث والدراسات:

- غسان غازي يوسف ، امتيازات شركة نفط العراق (١٩٢٥-١٩٥٢) دراسة تاريخية ، مجلة الباحث ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني ، جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الإنسانية ،٢٠٢٢.

- يحيى حمود حسن، ملامح السياسة النفطية العراقية ، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة ، العدد ٢٥ اذار ،٢٠١٥.

خامساً: الكتب :

- إبراهيم علاوي ، البترول العراقي والتحرر الوطني ، (بيروت:١٩٦٧، دار الطليعة) ، ص ١٦٤.
- بشير حمود ، مجلس النواب العراقي ودور المعارضة في العهد الملكي ١٩٤٦-١٩٥٨، (النجف الاشرف :٢٠١٣، مطبعة دار التميمي.
- بيان وزارة النفط عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق الصادرة بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٦١.
- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق (١٩٤١-١٩٥٣) ، (النجف الاشرف : ١٩٧٥، مطبعة النعمان)
- جورج عزيز ياقو، الاستثمار الوطني المباشر وتأميم النفط في العراق (بغداد: ١٩٨٨، وزارة النفط قسم الاعلام والعلاقات)،
- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢، (بيروت: ٢٠١٣، العارف للمطبوعات)
- حكمت سامي، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسة، (بغداد: ١٩٧٩، دار الرشيد)، ص٢٠٦.
- حميد السراج ، تأميم شركة نفط العراق، (بغداد:١٩٧٢، مطبعة التوجيه المعنوي)
- سمير عبد الرسول عبد ، محمد صديق شنشل ودوره السياسي بالعراق حتى سنة ١٩٥٩، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٢٠) .
- عبد الرزاق الحسني ، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها ، ط٢، (بيروت:١٩٨٠، مطبعة مركز الابجدية)، ص٦٠.
- عبد الرزاق الحسني ، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها ، ط٢، (بيروت:١٩٨٠، مطبعة مركز الابجدية)،
- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، (بيروت: ٢٠١٨، مطبعة الرافدين) ، ج٨، ص٣٩٧ .
- عبد الرزاق مطلك الفهد، الأحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨، (بيروت :٢٠١١، شركة المطبوعات).
- عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، (بيروت: ١٩٦٦ ، المكتبة العصرية) ، ص٢٣٥.
- عبد الله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية (١٩٥٢-١٩٦٨) (لندن : ١٩٨٩، دار السلام.
- عقد المقاولة المنعقدة بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية المحدودة ، (بغداد :١٩٢٥، مطبعة السلام) .
- عقد المقاولة المنعقدة بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية المحدودة ، (بغداد :١٩٢٥، مطبعة السلام).
- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، (بغداد:١٩٦٣ ،مطبعة الشعب)، ص٣٣.
- لجنة الثقافة للحزب الوطني الديمقراطي ، قضية النفط العراقي ، (بغداد :١٩٥٢، مطبعة الزهراء).
- محسن الموسوي، النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم ، (بغداد:١٩٧٣، مطبعة دار الحرية)،
- محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، (بيروت :١٩٦٦ ، دار الطليعة)

• محمد فهمي درويش ومصطفى جواد واحمد سوسة ، دليل الجمهورية العراقية ، (بغداد:١٩٦١، مطبعة دار التمدن) ، ص٧٦٨ ؛ منير كمال بترول العرب وقومية المعركة ، (دمشق : د.ت ، دار الحياة) ، ص٧١

• مشعل حمودات، صناعة النفط في العراق، (بغداد: ١٩٦٦، مطبعة وزارة التربية)، ص٧٤،٧٦.

• مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، (لندن:٢٠٠٤، دار الحكمة)، ج٢

• ناجي مزهر عبد الرحمن وهادي عبد الأزيرج ، الصناعة النفطية في العراق ، (بغداد: ٢٠٠٩، مطبعة العدالة) ، ص٢٢-٢٣.

• نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم حربي، محمد عويد الدليمي واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، (بغداد :٢٠٠٠، مطبعة بيت الحكمة) ج١،

• نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥- ١٩٥٢ (بغداد: ١٩٨٠، د. مط).

• وزارة النفط والمعادن ، نفط العراق حقائق واضواء على قضيتي تنفيق الريع ومعدلات الإنتاج ، (بغداد: ١٩٧٠، مطبعة الجمهورية) .

سادساً: الصحف والمجلات :

١- الصحف

• جريدة النصر، الوقائع التاريخية لمعركتنا مع شركات النفط ، العدد ٢٤، ١٧ كانون الأول ١٩٦٦.

• جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١ ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

• جريدة الوقائع العراقية ، العدد٦١٦ ، ١٢ كانون الأول ١٩٦١.

• جريدة لواء الاستقلال ، العدد ١٥٠٣، ١٥ شباط ١٩٥٢.

• جريدة لواء الاستقلال ، العدد ١٥٠٤، ١٧ شباط ١٩٥٢.

• جريدة لواء الاستقلال، بغداد ، العدد ١٤٩٨، ١٠ شباط ١٩٥٢.

٢- المجلات

• مجلة المعرفة ، قضية تأميم النفط العراقي ، العدد ٩١، أيلول ١٩٦٩،

• مجلة النفط والتنمية ، العدد ٩ ، ١٩٧٤ ، ص ٣٢.

• مجلة دراسات عربية، قضية النفط في العراق دراسة في التاريخ والاستراتيجية والنتائج، السنة الثالثة العدد الثامن ،١٩٦٧.

سابعاً: تقارير شركة (i.p.c):

([73] Iraq Oil IN 1962 , (London, 1963,Publishd By The Iraq Petroleum Company
Limited) ,p2.

First: Unpublished documents:

• Dar Al-Kutub and Al-Watha'iq, Oil Ministry files, Oil companies reports, File 262 | 428100 (d) 6.

• ----, Oil Ministry files, Summary of issues negotiated with oil companies, (d) 6 (d) 10/ File 262, Oil negotiations for the year 1961.

• ---, File 262, (d) 3 and 4.

• ---, Oil Ministry files, Oil companies reports, File 262 | 428100 (and) 6.

• --- File 262 | 421800 (d) 3.

• ---, File 262 | 421800, (d) 2.

• ---, File 262 | 421800, (d) 1.

Unpublished, Al-Muthanna University, College of Education, 2016.
• Hussein Ali Muhammad, The Oil Policy of the Government of Abdul Karim Qasim (1958-1963), Master's Thesis, Unpublished, Al-Muthanna University, College of Education, 2016.
• Rahim Hassan Muhammad, The Socialist Umma Party 1951-1954, Master's Thesis, Unpublished, Dhi Qar University, College of Arts, 2010.

Fourth: Research and Studies:
• Ghassan Ghazi Youssef, Iraq Petroleum Company Concessions (1925-1952) A Historical Study, Al-Baheth Magazine, Special Issue of the Second Scientific Conference, University of Karbala, College of Education for Humanities, 2022.
• Yahya Hamoud Hassan, Features of Iraqi Oil Policy, Gulf Economics Magazine, University of Basra, Issue 25, March, 2,2015.

Fifth: Books:
• Ibrahim Alawi, Iraqi Oil and National Liberation, (Beirut: 1967, Dar Al-Tali'ah), p. 164.
• Bashir Hamoud, The Iraqi Council of Representatives and the Role of the Opposition in the Royal Era 1946-1958, (Najaf Ashraf: 2013, Dar Al-Tamimi Press.
• Statement of the Ministry of Oil on the Result of Negotiations with Oil Companies Operating in Iraq, issued on October 17, 1961.
• Jaafar Abbas Hamidi, Political Developments in Iraq (1941-1953), (Najaf Ashraf: 1975, Al-Numan Press)
• George Aziz Yaqoub, National Direct Investment and Oil Nationalization in Iraq (Baghdad: 1988, Ministry of Oil, Media and Relations Department),
• Law on the confinement of limited areas for oil companies operating in Iraq, File
262 | 421800 (d) 4.

Second: Published documents:

• Minutes of the House of Representatives, the twenty-fourth session of the regular meeting of 1950, the twelfth electoral cycle (Baghdad: Government Press, 1952).
• ---, the tenth session of the regular meeting of 1951, (Baghdad: 1952, Government Press).
• ---, the twenty-fifth session of the regular meeting of 1951.
• ---, the twenty-sixth session of the regular meeting of 1951.

Third: Theses and dissertations:
• Ahmed Sager Jassim, Iraq's oil (1963-1968), PhD thesis, University of Baghdad, Ibn Rushd College of Education 1997.
• Ahmed Marih Al-Mansrawi, Ibrahim Kabba and his political and intellectual role in Iraq 1919-2004, unpublished master's thesis, University of Dhi Qar, College of Education, 2011.
• Osama Abdul Rahman Noman, The development of Iraq's oil policy (1953-1963), master's thesis, University of Baghdad, College of Arts, 1983.
• Hussein Ali Muhammad, The Oil Policy of the Government of Abdul Karim Qasim (1958-1963), Master's Thesis,

• Hassan Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Politics, 2nd ed., (Beirut: 2013, Al-Aref Publications)
• Hikmat Sami, Iraq Oil, an Economic and Political Study, (Baghdad: 1979, Dar Al-Rasheed), p. 206.
• Hamid Al-Sarraj, Nationalization of the Iraq Oil Company, (Baghdad: 1972, Moral Guidance Press)
• Samir Abdul Rasool Abdul, Muhammad Siddiq Shanshal and His Role Political in Iraq until 1959, (Baghdad: General Cultural Affairs House, 2020).
• Abdul Razzaq Al-Hasani, The National Front in Iraq, Its Historical Roots and Development, 2nd ed., (Beirut: 1980, Al-Abjadiya Center Press), p. 60.
• Abdul Razzaq Al-Hasani, The National Front in Iraq, Its Historical Roots and Development, 2nd ed., (Beirut: 1980, Al-Abjadiya Center Press),
• Abdul Razzaq Al-Hasani, History of Iraqi Ministries in the Royal Era, (Beirut: 2018, Al-Rafidain Press), Vol. 8, p. 397.
• Abdul Razzaq Mutlaq Al-Fahd, Political Parties in Iraq and Their Role in the National and Nationalist Movement 1934-1958, (Beirut: 2011, Al-Matbouat Company).
• Abdul Latif Al-Shawwaf, On the Oil Issue in Iraq, (Beirut: 1966, Al-Asriya Library), p. 235.
• Abdullah Ismail, Iraq's Oil Negotiations (1952-1968) (London: 1989, Dar Al-Salam).
• The Contracting Contract between the Iraqi Government and the Turkish Petroleum Company Limited, (Baghdad: 1925, Al-Salam Press).
• The Contracting Contract between the Iraqi Government and the Turkish Petroleum Company Limited, (Baghdad: 1925, Al-Salam Press).
• Fadhel Hussein, History of the National Democratic Party 1946-1958, (Baghdad: 1963, Al-Shaab Press), p. 33.
• The Culture Committee of the National Democratic Party, The Issue of Iraqi Oil, (Baghdad: 1952, Al-Zahra Press).
• Mohsen Al-Musawi, Iraqi Oil, a Documentary Study from Granting the Concession to Nationalization, (Baghdad: 1973, Dar Al-Hurriyah Press),
• Muhammad Salman Hassan, Studies in the Iraqi Economy, (Beirut: 1966, Dar Al-Tali'ah)
• Muhammad Fahmi Darwish, Mustafa Jawad and Ahmad Susa, Guide to the Iraqi Republic, (Baghdad: 1961, Dar Al-Tamdun Press), P. 768; Munir Kamal, Arab Petroleum and the Nationalism of the Battle, (Damascus: n.d., Dar Al-Hayat), p. 71
• Mishaal Hamoudat, The Oil Industry in Iraq, (Baghdad: 1966, Ministry of Education Press), pp. 76, 74.
• Mir Basri, Political Media in Modern Iraq, (London: 2004, Dar Al-Hikma), vol. 2
• Naji Mazhar Abdul Rahman and Hadi Abdul Azirj, The Oil Industry in Iraq, (Baghdad: 2009, Al-Adala Press), pp. 22-23.
• Nouri Abdul Hamid Al-Ani and Alaa Jassim Harbi, Muhammad Awad Al-Dulaimi and others, History of Iraqi Ministries in the Republican Era, (Baghdad: 2000, Bayt Al-Hikma Press) vol. 1,
• Nouri Abdul Hamid Khalil, The Political History of Oil Concessions in Iraq 1925-1952 (Baghdad: 1980, n.d.).
• Ministry of Oil and Minerals, Iraqi Oil: Facts and Highlights on the Issues of Spending Rents and Production Rates, (Baghdad: 1970, Al-Jumhuriya Press).

Sixth: Newspapers and magazines:

1- Newspapers

• Al-Nasr Newspaper, Historical Facts of Our Battle with Oil Companies, Issue 24, December 17, 1966.

• Al-Waqa'i' Al-Iraqiya Newspaper, Issue 1, July 23, 1958.

• Al-Waqa'i' Al-Iraqiya Newspaper, Issue 616, December 12, 1961.

• Liwa' Al-Istiqlal Newspaper, Issue 1503, February 15, 1952.

• Liwa' Al-Istiqlal Newspaper, Issue 1504, February 17, 1952.

• Liwa' Al-Istiqlal Newspaper, Baghdad, Issue 1498, February 10, 1952.

2- Magazines

• Al-Ma'rifah Magazine, The Issue of Nationalizing Iraqi Oil, Issue 91, September 1969,

• Oil and Development Magazine, Issue 9, 1974, p. 32.

• Arab Studies Magazine, The Issue of Oil in Iraq, A Study in History, Strategy and Results, Third Year, Issue 8, 1967.

Seventh: Reports of the company: (i.p.c)

) Iraq Oil IN 1962, (London, 1963, Published By The Iraq Petroleum Company Limited), p2.